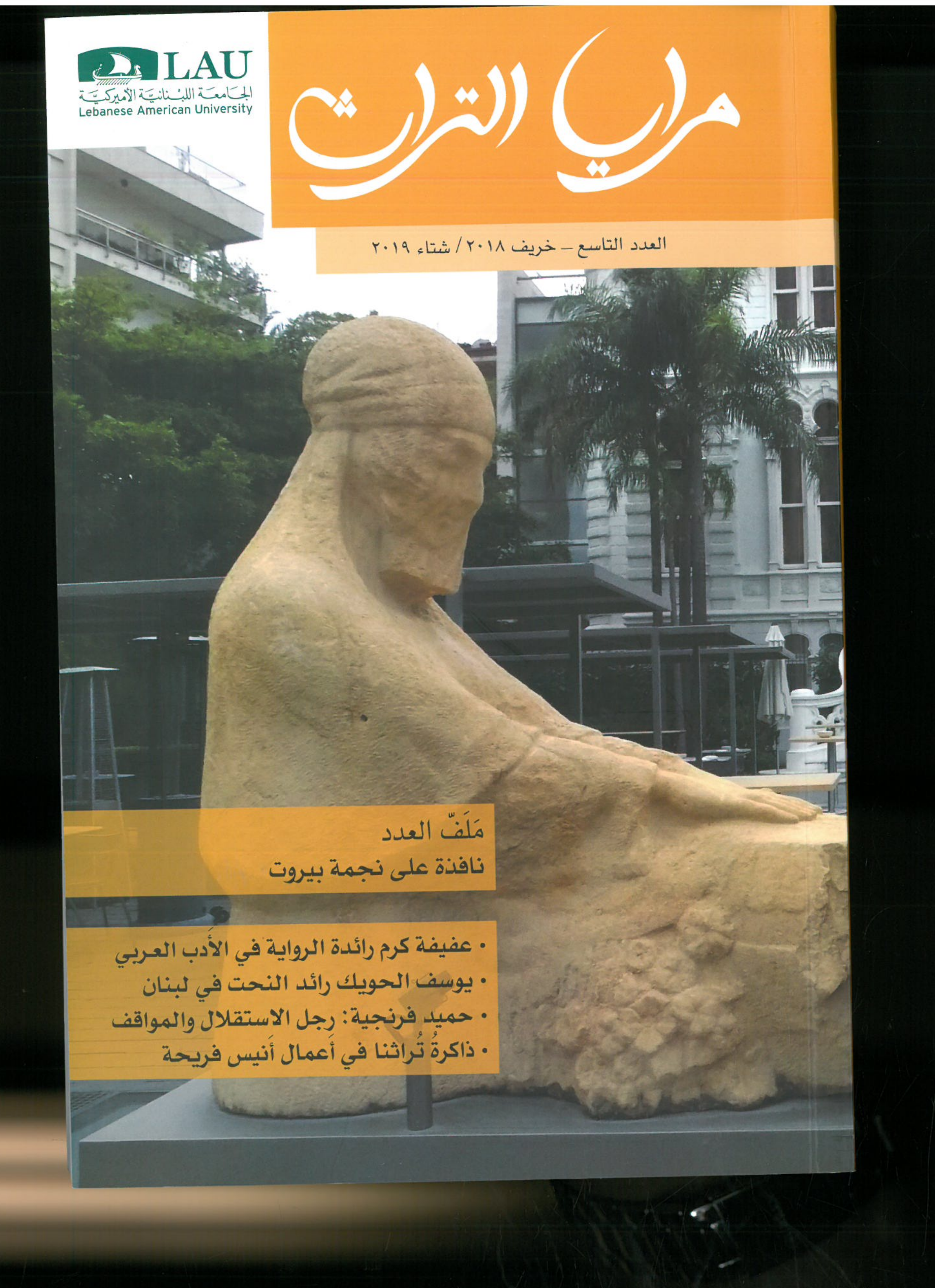

LAU
الجامعة اللبنانية الأميركية
Lebanese American University
مرايا التراث
العدد التاسع – خريف ٢٠١٨/ شتاء ٢٠١٩
مَلَفّ العدد
نافذة على نجمة بيروت
• عفيفة كرم رائدة الرواية في الأَدب العربي
• يوسف الحويك رائد النحت في لبنان
• حميد فرنجية: رجل الاستقلال والمواقف
• ذاكرةُ تُراثنا في أَعمال أَنيس فريحة

في آذار ١٩٤٨ نبَّهَ مسْبَقًا إِلى ما يُضمِر الكيان الصهيوني لفلسطين
في شباط ١٩٥٠ طالب بإِقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا

حميد فرنجية: رجل الاستقلال والمواقف الوطنيّة

من مفاوضات الجلاء (١٩٤٥) إلى محادثات فلسطين (١٩٤٨)

د. ليندا رزق
باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الروح القدس – الكسليك

مدخل

ولد حميد فرنجية في زغرتا سنة ١٩٠٧. تزوج في الرابعة والثلاثين بابنة خالته **برت شعراوي** في مطرانية بيروت المارونية[1]. تعاطى السياسة في الثلاثين. دخل الندوة البرلمانيّة اللبنانيّة نائبًا (١٩٣٤–١٩٣٧) عن لبنان الشمالي، ثم ١٩٣٧–١٩٣٩ حين المفوضُ السامي الفرنسي **غبريال بيو** حلّ المجلس النيابيّ عشية الحرب العالميّة الثانيّة، ثم ١٩٤٣–١٩٤٧، و١٩٤٧–١٩٥١. ثم نائبًا عن أقضية الكورة، زغرتا، البترون (١٩٥١–١٩٥٣)، وعن دائرة زغرتا (١٩٥٣–١٩٥٧). استقال من النيابة قبل أسابيع من انتهاء ولاية المجلس. وبُعَيْدَ انتخابه نائبًا عن دائرة زغرتا (١٩٥٧) أصابتْه جلطة دماغيّة أقعدته عن العمل السياسيّ حتى وفاته سنة ١٩٨١[2].

شغل نحو ربع قرنٍ من تاريخ لبنان المعاصر حقبةً سياسيّة طويلة سطَع فيها بمواقف وطنيّة استرعت انتباه الأحزاب اللبنانيّة والكُتل النيابيّة والقيادات السياسيّة. كان المعارض المسؤول، والموالي الناقدَ الحكومةَ حتى التي يشارك فيها، إذا وجد انحرافًا عن الخط السياسي الذي رسمتْه في بيانها الوزاري. هكذا كان يعزف أحيانًا عن الوزارة، ويستقيل منها مراتٍ حين يجد بقاءه فيها شاهد زور، وهو ما لا ينسجم وقناعاته والسياسة التي ينتهجها.

إلى عمله المُميّز في السياسة الداخلية، لمع حميد فرنجية في السياسة العربيّة والإقليميّة، خصوصًا عند مشاركته في الوفد الرسمي

1) جورج فرشخ، **حميد فرنجية وجمهورية الإستقلال**، ١٩٩٧، ص. ٦٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٩، ١١٥؛ منح الصلح، حوار مسجل مع المؤلف، «**النهار**» ١٩٨٢/٩/٧؛ غسان تويني، حوار مسجّل مع المؤلف، «**الجريدة الرسمية**» جلسة ٢٥ أيار ١٩٤٦.

2) جورج فرشخ، **المرجع السابق**، ص. ٥٥–٥٨، ٦٦؛ حميد فرنجية، **كلمات وصور**، ١٩٠٧–١٩٨١.

اللبناني لتأسيس جامعة الدول العربيّة، وتوقيع لبنان على ميثاقها في ٢٢ آذار ١٩٤٥.

وحين نشبَتْ قضية فلسطين فشغلت لبنان والعالم العربي أخطرَ كارثة لا تزال الشعوب العربية تنوء تحت وطأتها قوميًّا ووطنيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، كان لحميد فرنجية ورياض الصلح ويوسف سالم ونجيب صدقة وشارل مالك دور في التخفيف من هولها برعاية شعب فلسطيني اقتَلَعَتْه من أرضه دولةٌ مغتصِبة وصفها الرئيس شارل الحلو بقوله: «**اسرائيل دولة تُعاكس مجرى التاريخ**».



حميد فرنجية في مطلع حياته السياسية

تميّز فرنجية بمكانة سياسيّة وفكريّة وعلميّة، وبثقافة قانونيّة عميقة. كان البرلماني قولاً وفعلاً. اتّخذ النيابة والوزارة وسيلة للخدمة العامة. اعتبره عارفوه «الزعيم الوطنيّ المُميَّز». كان يقضي معظم أوقاته في المجلس أو في مكتبه الوزاري أكثر مما في بيته. صنّفه غسان تويني ومنح الصلح بأنه يتعذّر وجود سياسي نظيره. كان يؤكد أن المقعد النيابي ليس

أقل شأنًا من حقيبة الوزارة. اعتبره قادة سياسيّون الوزير المرشح الدائم للاستقالة: استقال من الحكومة مرات عندما كان يجدها لا تلبي قناعاته. كان أصغر نائب وأصغر وزير خارجية في لبنان. سُمّيَ «رجل الاستقلال والإنـجازات والمرجعيّة الوطنيّة». تجلّت مواقفه الوطنية في معركة الإستقلال، ومعركة الجلاء، وفي إنشاء «**الجامعة العربية**» و«**منظمة الأمم المتحدة**». أصبح لبنان عند انتهاء الحرب العالميّة الثانيّة عضوًا مؤسسًا في منظمة الأمم المتحدة التي ولدت في مؤتمر **سان فرنسيسكو** سنة ١٩٤٥ والتزم كليًا بمواثيقها. كافح حميد فرنجية على صعيد السياسة الدولية من خلال منظمة الأونسكو، وحقق للبنان مآثر ومكتسبات وطنية كبرى حتى أقعده المرض فترك السياسة وانعزل في الغيبوبة والنسيان، وخسر به لبنان سندًا وطنيًّا قويًّا.

١. معركة الإستقلال

بعد الانتخابات انصرف حميد فرنجية إلى تحضير معركةِ رئاسة الجمهورية ودعْم مرشحه بشارة الخوري. لكن إميل إده (منافس الخوري) زج اسم فرنجيةَ في المعركة من دون أن يستشيره، وصرّح عن استعداده للانسحاب لمصلحة أحد أربعة: كميل شمعون ويوسف اسطفان وحميد فرنجية وأمين السعد، وذلك للإيقاع بين فرنجية وحليفه بشارة الخوري[٣]. ويوم اعتقال الفرنسيين السلطةَ الشرعية (١٩٤٣/١١/١١) تَوَجَّهَ حميد فرنجية إلى مجلس النواب ملاقيًا الرئيس صبري حماده، وتبعه خمسة آخرون: صائب سلام وهنري فرعون ومحمد الفضل ورشيد بيضون وماورن كنعان، ولحق بهم آلاف مواطنين تجمهروا أمام مجلس النواب لمتابعة ما يجري. وحين وصل نائب طرابلس سعدي المنلا، انعقدت جلسة اتفق فيها الحاضرون على شكل العلم اللبناني، فشكّلوا **حكومة بشامون** وقرروا تشكيل حكومة احتياط برئاسة حبيب أبي شهلا وعضوية حميد فرنجية وغبريال المرّ وأحمد الأسعد وهنري فرعون. لم يعتقل الفرنسيون فرنجية لأن البروفسور غولمييه نوّه باعتدال فرنجية السياسي، وبأنّ اعتقاله سيثير غضب أهل الشمال[٤].

٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج. ١، ص. ٢٥٩–٢٦١.

٤) منير تقي الدين، **ولادة الاستقلال**، ص. ٤٩؛ **أوراق فارس الخوري**، تنسيق وتعليق وإعداد كوليت خوري، ص. ١١٤ – ١١٥.



فرنجية في مناسبة وطنية، ويبدو من اليمين: رياض الصلح، صبري حمادة، بشارة الخوري

٢. لبنان في مجلس الأمن

من أجل البحث في مجلس الأمن حول عملية الجلاء الفرنسي عن لبنان، شكلت الحكومة اللبنانية وفدًا من رياض الصلح وحميد فرنجية ويوسف سالم انضمَّ إليهم كميل شمعون في الجمعية العامة للأمم المتحدة فبلغ صوت لبنان الدول التي ساهمت في مؤتمر سان فرنسيسكو لإنشاء الأمم المتحدة (اتفاق ١٩٤٥/١٢/١٣).

عقد مجلس الأمن اجتماعه الأول في كانون الثاني ١٩٤٦ وانتهى بانتخاب ماكلين مندوب بريطانيا رئيسًا له. وفي صباح ١٩٤٦/١/١٩ ألقى حميد فرنجية وزير خارجية لبنان ورئيس الوفد اللبناني خطابًا مهمًّا في الهيئة العامّة للأمم المتحدة، أمام المندوبين المنتظرين كلمةَ لبنان الذي شغلت قضيتُه جميع الأندية العالمية والسياسية. قوبل فرنجية بالهتاف والتأييد لحظةَ نهض من مقعده للتوجه إلى منصة الخطابة. خطب بالفرنسية وبصوت قوي حازم، وكان المندوبون مشدودين اليه، وخصوصًا رئيس المجلس الذي لم يرفع عينيه عنه[٥]. وختم فرنجية خطابه بالقول: «**جميع**

٥) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص. ٢٠١–٢٠٢، ٢٠٨.

جهودنا وجهود أصدقائنا السوريين مركزة على تحقيق هذه الغاية التي يعتبرها لبنان شرطًا أساسيًا لتقدم حياتنا الوطنية». بعدها قام وزيرا خارجيتَي سوريا ولبنان بإبلاغ الأمين العام لمجلس الأمن أن تتولى هذه المؤسسة الدولية عملية جلاء القوات الأجنبية عن لبنان.

الساعة ١١:٠٠ صباحَ ١٥ شباط ١٩٤٦، وفي جلسة عامة، دعا الرئيسُ المندوبَين اللبناني (حميد فرنجية) والسوري (فارس الخوري) لعرض قضيتَي لبنان وسوريا على مجلس الأمن. شدّد فرنجية على عدم جدوى بقاء قوات غريبة في هذين البلدين، وعلى أن الاتفاق الفرنسي – البريطاني يجعل الجلاء خاضعًا لشروط لا تتفق وروحية ميثاق هذه المؤسسة الدولية. اقترح مندوب أميركا تسوية (حل غير نهائي) بإجراء ثلاثة تعديلات على الاقتراح المذكور. المندوب البريطاني بيفن رفض تعديلات فرنجية، فاجتمع به كميل شمعون وحميد فرنجية وفارس الخوري في وزارة الخارجية البريطانية وتباحثوا في مواضيع نوقِشَت في مجلس الأمن. اقترح اللبنانيون والسوريون إجراء المفاوضات في بيروت أو لندن. اقترح بيدو مندوب فرنسا إجراء المفاوضات في باريس فوافق الحاضرون، وتشكّل وفد لبنان لحضور الاجتماع من حميد فرنجية وزير الخارجية ورياض الصلح رئيس الحكومة السابق ويوسف سالم وزير الداخلية على أن ينضم إلى الوفد الرسمي كميل شمعون وزير لبنان المفوض في لندن، وتوجه الوفد إلى الاجتماع في مطلع ١٩٤٦. عرض مجلس الأمن في جلسة ١٤ شباط ١٩٤٦ شكوى لبنان وسوريا. قدّم حميد فرنجية باسم الوفد اللبناني وباللغة الفرنسية شكوى لبنان إلى مجلس الأمن وشدد على ان لبنان وسوريا عضوان في هيئة الأمم المتحدة، ولا يجوز الحد من سيادتهما الكاملة. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية لا مسوّغ قانونيًّا بعدُ لبقاء جيوش أجنبية على أراضيهما (قوات فرنسية)[٦].

١. مفاوضات الجلاء في باريس

وصل الوفد الرسمي إلى باريس فانصرف كل عضو إلى تحقيق مهمته. اتصل حميد فرنجية بوزارة الخارجية الفرنسية فتبين له إصرارها على عقد معاهدة فرنسية مع لبنان وسط أجواء من لندن تعبر عن عدم رضا الحكومة البريطانية على عقد معاهدة منفردة مع الفرنسيين في باريس، بعدما اتفقت بريطانيا وفرنسا على أن يسبق الجلاء الفرنسي عن لبنان عقد معاهدة بين لبنان وفرنسا تعطي الدولة المنتدِبة امتيازاتٍ وأفضلية وجود ومصالحَ حيوية. شنّت الصحف المعارضةُ الحكومةَ حملة اعلامية

٦) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص. ٢٣٢–٢٣٧.

ضد رياض الصلح وانضمت إليها الصحف المواليةُ الإنكليزَ يدعمها في بيروت الجنرال الانكليزي سبيرس ويموّل حملة إعلاميّة قاسيّة متجنيّة ضد حميد فرنجية[٧].

غادر الوفد اللبناني الرسمي لندن الى باريس وبقي شمعون في لندن معارضًا انتقال الوفد إلى باريس. في بيروت انتقد البعض رياض الصلح لقبوله بعضوية وفد يرأسه حميد فرنجية. وبرر يوسف سالم مارونية رئيس الوفد بقبول رياض الصلح تعبيرًا عن وطنيته الصادقة ودهائه السياسي وذكائه المفرط. فهو تفاهَمَ مع بشارة الخوري كي لا يثيرا حساسية الفرنسيين ضد الوفد، باعتبار الموارنة أصدقاء تقليديين لهم[٨]. وبعد تعثُّر المفاوضات مع الوفد الفرنسي، تحلحلت الأمور حين رئيس الوفد الفرنسي بيدو أبلغ الوفد اللبناني الرسمي بقبول فرنسا الجلاء عن لبنان قبل ٣١ كانون الأول ١٩٤٦. وتمّ وضع بروتوكول الجلاء الرسمي عن لبنان ووقعه الوفدان اللبناني والفرنسي في ١٩ شباط ١٩٤٦.

٣. تأييد لبنان القضايا العربية

تعليقًا على أعمال الوفد اللبناني في جامعة الدول العربية وتشديدًا على تأييد لبنان القضايا العربية، تقدَّم نوابٌ بينهم حميد فرنجية وفيليب تقلا وعادل عسيران باقتراح تأييد قضيتي مصر وفلسطين اللتين بحثتا باهتمام في مجلس الجامعة العربية[٩]. حُلّ المجلس النيابي في ٨ نيسان ١٩٤٧ وبدأ تشكيل اللوائح الانتخابية في المناطق. في الشمال، وبعد التخبط في ذيول حوادث حصلت عند عجز عبد الحميد كرامي عن تأمين لائحة ائتلافية وتخلّي بعض أنصاره وحلفائه المرشحين عنه، وبمسعى خاص من رياض الصلح، تألفت لائحة زغرتا من حميد فرنجية ويوسف كرم وميشال مفرّج، واستُبعد الصحافي حنا غصن. بعد الانتخابات النيابية صدر مرسوم في ٤ حزيران ١٩٤٧ حَدّد موعد الجلسة الأولى في ٩ حزيران ١٩٤٧. قبَيل الجلسة استقال رياض الصلح من رئاسة الحكومة فأعاد بشارة الخوري تكليفه من جديد، وأسند إلى كميل شمعون وزارة الداخلية ووزارة الصحة، ما أثار غضب النائب الشيخ سليم الخوري (شقيق الرئيس) فاستقال من النيابة وآلت وزارة الخارجية إلى حميد فرنجية[١٠].

٧) **المرجع نفسه**، ص. ٢٤٧–٢٥٠.
٨) **المرجع نفسه**، ص. ٢٥٤.
٩) **المرجع نفسه**، ج. ٣، ص. ٢٧؛ باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، دار النهار، ١٩٧٨.
١٠) **المرجع نفسه**، ص. ٤٦.

٤. حميد فرنجية والعلاقات اللبنانية السورية

١. زيارة الرئيس السوري إلى بيت الدين

سنة ١٩٤٧ وقّعت الحكومة اللبنانية اتفاقًا مع شركة النفط الأميركية بتمرير أنابيبها من العراق إلى لبنان لتَصُبّ على الشاطئ اللبناني في الزهراني. فشلت الشركة في عقد اتفاق مماثل مع الحكومة السورية فتأزّمت العلاقات بين الحكومتين السورية والأميركية. اتفق بشارة الخوري ورياض الصلح مع الرئيس شكري القوتلي ورئيس الحكومة السورية جميل مردم بك على أن يقوم الرئيس السوري ورئيس حكومته بزيارة لبنان (في قصر بيت الدين) للتفاهم مع الرئيس الخوري والرئيس الصلح. ومن الأمور المعقودة المنوي بحثها كان تصريح العاهل الأردني الملك عبدالله حول مشروع «**سوريا الكبرى**» واتفاقية النفط. تحدد موعد الزيارة في ٢٧ آب ١٩٤٧.

وصل الوفد الرئاسي السوري إلى عاليه، وبعد استراحة قصيرة توجه الوفدان الرئاسيان في سيارة الرئاسة إلى قصر بيت الدين الذي أعجبهما بموقعه الطبيعي وطرازه البنائي الشرقي وعظمته وجماله. تداول الوفدان في موضوعَي «**اتفاق النفط**» مع الحكومة السورية، وقضية «**الهلال الخصيب**». وغادر الوفد الرئاسي بيت الدين في ٢٨ آب بمواكبة رسمية ومرافقة الوزير حميد فرنجية حتى الدامور. وتركت الزيارة اجواءً إيجابية بين البلدين[١١].

٢. المفاوضات الماليّة والاقتصاديّة بين سوريا ولبنان وموقف فرنسا منها

في ٣٠ آب ١٩٤٧ أبلغت حكومةُ باريس الحكومتَين اللبنانية والسورية بنقض الاتفاق المالي الموقَّع معهما، فتحفَّظت الحكومتان على هذا النقض من جانبٍ واحدٍ وطالبتا بالتفاوض لتصفية ذيول الاتفاق. تعزيزًا لهذا التفاهم حضر وزير مالية سوريا إلى عاليه وأعلم نظيره اللبناني بقرار حكومته تكليف خالد العظم وزيرها المفوّض في باريس للتفاوض باسمها، فكلفت الحكومة اللبنانية وزيرَ خارجيتها حميد فرنجية القيام بهذه المهمة[١٢]. وفي ٩ أيلول سافر حميد فرنجية إلى باريس واستغرقت

---

١١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج. ٣، ص. ٨٦.

١٢) **المرجع نفسه**، ج. ٣، ص. ٨٦؛ منير تقي الدين، **الجلاء**، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٦.

المفاوضات وقتًا طويلاً بين مد وجزر، حتى كاد مندوب لبنان يصل إلى مرحلة اليأس في التفاوض.

٣. أجواء المفاوضات

تعقدت المفاوضات منذ البداية عند البحث في مصاريف جيوش الانتداب: طالبت فرنسا بدفعها لها وكانت تبلغ الملايين. رفض الوفد اللبناني فتوقفت المفاوضات، ثم استؤنفت على أسس سليمة، وعاد التناقض فوقع بين وجهتي نظر الحكومتين اللبنانية والسورية. عاد الوفدان إلى بيروت وعقَدا جلسة بحضور رياض الصلح وجميل مردم بك، فوافق الجميع على رأي حميد فرنجية. بعد هذا التطور الإيجابي استؤنفت المباحثات فوصلت إلى خاتمتها السعيدة في آخر تشرين الثاني ١٩٤٧. قرر الوفدان السفر إلى العراق، وفي دمشق قبل بغداد كان اجتماع مع الرئيس السوري فوَّض فيه الوفدَين بوضع خطة نهائية للبحث مع الفرنسيين بالاتفاق مع المسيو **بيسون** مدير بنك الإصدار الفرنسي الموجود في بيروت ريثما يعود الوفدان من العراق[١٣].

في طريق العودة عرج الوفدان إلى سوريا واجتمعا بالرئيس السوري ورئيس الوزارة السورية وتسلما منهما المخطط المالي المنتظر. ثم درساه في بيروت فحمله مدير بنك الإصدار المالي إلى الحكومة الفرنسية. وبعد مدة تسلمت الحكومتان مشروع الاتفاق النهائي لتوقّعا عليه. انعقدت اجتماعات مشتركة ومتتالية في بيروت ودمشق وشتورة بين الوزراء اللبنانيين والسوريين، لم تصل إلى نتائج نهائية بسبب التردد في مواقف السوريين، ما اضطر المفاوضين إلى التوقف عن الاجتماعات فأنذرت الحكومة الفرنسية الوفدين المفاوضين بضرورة إنجاز المفاوضات قبل نهاية كانون الثاني ١٩٤٨، وإلا تصبح فرنسا في حلّ من أي ارتباط حول هذا الموضوع.

تلاحقت الاجتماعات بين المسؤولين في لبنان وسوريا لإبرام الإتفاق النهائي. تقلّبت المواقف السورية فتعثرت المفاوضات، واتخذت منحى سياسيًّا معقدًا بسبب تشدد المفاوضين السوريين بمن فيهم رئيسا الجمهورية والحكومة، واتخذت المفاوضات طابعًا خطيرًا. تشدد الرئيسان الخوري والصلح إزاء العقَد السورية حول الاتفاق فانفصمت الوحدة الجمركية بين لبنان وسوريا (تحققت لاحقًا سنة ١٩٥٠). استدعى الرئيسان القيادة السنيّة في لبنان واستمزجا رأيها حول الموضوع، فوافقت

---

١٣) **المرجع نفسه**، ج. ٣، ص. ٨٧.



على موقف الحكومة الرسمي. استشارا الهيئات الاقتصادية فوافقت أيضًا كما وافقت لجنة المال البرلمانية باستثناء سامي الصلح وكمال جنبلاط. وبدأ الجانب السوري يتخذ تدابير قاسية ضد لبنان بما فيها القطيعة. في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ عاد الوفد اللبناني من شتورة إلى بيروت بتشاؤم من موقف الجانب السوري ومواقفه السلبية فأبرق الخوري والصلح إلى الوزير حميد فرنجية للتوقيع على الاتفاق اللبناني منفردًا بدون الجانب السوري.

الاتفاق النقدي بين لبنان وفرنسا

(٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨)

ان حكومة الجمهورية اللبنانية من جهة ،
وحكومة الجمهورية الفرنسية من جهة اخرى ،
رغبة منها في تقويم الاتفاق الذي عقدناه في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ ونقضته الحكومة الفرنسية ، ورغبة ايضًا في ان نتفقا في آن واحد ، على جميع القضايا المالية الناشئة عن تصفية الماضي وعلى العلاقات النقدية والمالية في المستقبل ،
قد اتفقنا على ما يلي :

المادة الخامسة :

اذا طرأ على الفرنك والليرة الاسترلينية ، في خلال السنوات العشر التي تلي التوقيع على هذا الاتفاق ، تبديل في قيمة المعادلة الرسمية بينها ، الناتجة عن نسبة التعادل المعلنة في صندوق النقد الدولي ، فان الرصيد الباقي عند وقوع هذا التبديل ، من الحساب القديم رقم ١ المحدد اعلاه ، يجب ان تسوى قيمته فورًا .

ويكون ذلك ، اما بتحويل من الخزينة الفرنسية الى الحساب القديم رقم ١ ، او بتحويل من هذا الحساب الى الخزينة الفرنسية ، وفقًا لما تقتضيه الحالة ، بحيث تصبح قيمة رصيد الحساب القديم رقم ١ بالليرات الاسترلينية ، بعد تسويته على اساس المعادلة الجديدة ، مساوية لقيمة الرصيد نفسه بالليرات الاسترلينية على اساس المعادلة السابقة للتسوية .


حميد فرنجية يوقّع اتفاقيّة النقد بين لبنان وفرنسا

٤. المناورات السورية

بعد توقيع هذا الاتفاق شنّ رجال السياسة السوريون حملة على رياض الصلح وبشارة الخوري، شارك فيها الرئيسان السوريان والصحافة السورية لمواقفهم السلبية من توقيع الاتفاق المذكور بدون السوريين. عاد الوفد الرسمي من القاهرة (الجامعة العربية) وانعقد اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في بيروت. حاول عبد الرحمن عزام (أمين عام الجامعة العربية آنذاك) التوسُّط بين السوريين واللبنانيين لتخفيف حدة الأجواء فاستدعاه الرئيس الخوري إلى القصر وأبلغه، بحضور حميد فرنجية، أن الجانب اللبناني أقصى ما يقبل بالتنازل في موقفه: إحالةُ الاتفاق النقدي المالي إلى مجلس النواب اللبناني لإقراره. قبل الجلسة تَم استدعاء خبيرين عالميين لإبداء رأيهما فيه، فلم يرُدَّ الجانب السوري سلبًا ولا إيجابًا. لمس الخوري تردُّد الصلح في الموضوع فشرح له خطورة التراجع سياسيًّا واقتصاديًّا وأبلغه بأن هذا الموقف اتخذه مع جميل مردم بك، وحسن جبارة الخبير السوري ورئيس وفد دمشق للمصالح المشتركة

بين البلدين. استشار الجانب اللبناني الخبير الدولي فان ويلند، وأطلعه الرئيس على مضمون الاتفاق فوافق عليه ونصحه بإجراء تعديلات عليه إرضاءً للمعارضة السنيّة في لبنان والمعارضة السورية.

إزاء هذا المنحى السلبي لتدهور العلاقات بين لبنان وسوريا، بادر الملك المصري فاروق إلى إرسال كريم ثابت وسيطًا بين السوريين واللبنانيين، مع استعداده لعقد اجتماع مصري–سوري–لبناني في القاهرة لإعادة العلاقات الودية إلى طبيعتها. عاد الرسول إلى بلاده مبديًا إعجابه باستقبال الرئيس إياه في لبنان[١٤]. دُعي رؤساء الوفود العربية في ١٠ نيسان ١٩٤٨ إلى اجتماع رسمي في القاهرة، وعالجت المباحثات موضوع الاتفاق النقدي، فاستقبل الملك فاروق رياض الصلح وجميل مردم وباحثهما في الموضوع المذكور. وقام رئيس الحكومة المصرية محمود فهمي النقراشي باشا باستقبال حميد فرنجية في حضور خبيرين ماليين مصريين لبحث العلاقات الخارجية بين لبنان ومملكة مصر[١٥]. في ٣ أيار ١٩٤٨ عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة لبحث اتفاق النقد وإقراره[١٦]. بعد مناقشات متشعبة ومعمّقة وافق وزير المال الحاج حسين العويني على الاتفاق رغم شوائب فيه لكنه أفضل الممكن. تولى الدفاع عن الاتفاق حميد فرنجية وزيرُ الخارجية (كونه المندوب اللبناني الذي وقّع على الاتفاق مع الجانب الفرنسي). طالب النائبان سامي الصلح وكميل شمعون بِرَدّ الاتفاق، واتسمت معارضة شمعون بطابع شخصي استهدف المفاوض اللبناني حميد فرنجية. بعد نقاشات طويلة وحادّة أَقر المجلس التفاق بأكثرية ساحقة ضمّت نوابًا مسلمين ومسيحيين، عارضه نواب من الفئتين لكنهم أقلية. فكانت الجلسة عامل تهدئة جنبت انقسام البلاد إلى معسكرين طائفيين[١٧].

٥. سفير بابوي في سوريا بمسعى حميد فرنجية

اغتنم الرئيس الخوري وجود اثنين من كبار الدبلوماسيين في الخارج (شارل حلو وزير لبنان المفوض في الفاتيكان، وإميل خوري وزير لبنان

١٤) **المرجع نفسه**، ج. ٣، ص. ٩٦.

١٥) **المرجع نفسه**، ج. ٣، ص. ٩٧.

١٦) **محاضر جلسات المجلس النيابي**، سنة ١٩٤٨، ص. ٩٧٤ وما يليها، وقسم الوثائق.

١٧) كان كميل شمعون وزيرًا في الحكومة التي اطّلعت على مشروع الاتفاق في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨. ووضع النائب بهيج تقي الدين نصَّ التقرير وناقشه في الجلسة بصفته مقرر اللجنة الماليّة.

المفوض لدى دولة ايطاليا) فأقام على شرفهما مأدبة غداء في مقر بيت الدين حضرها رياض الصلح وحميد فرنجية وضيف الشرف السفير البابوي. أثيرت في الاجتماع إقامة علاقات دبلوماسية بين البابوية وسوريا، فقر الرأي بأن يدعو حميد فرنجية رئيسَ الحكومة السورية ورئيسَ الحكومة اللبنانيّة رياض الصلح والسفير البابوي في لبنان إلى مأدبة غداء للتفاهم حول تحقيق هذا العمل الدبلوماسي المهم. وافق السفير البابوي المونسيور ورينا رغم تعرّضه لانتقادات أوساط مسيحية لمسايرته الحكومة اللبنانية. إنما ساهم في نجاح العملية توَلِّي الوزير فرنجية ودعم الوزيرين المفوضين شارل حلو وإميل خوري، وموقف السفير البابوي الإيجابي.

٦. حركات التغيير في سوريا

صباح ٣٠ آذار ١٩٤٩ استفاقت بيروت على نبإٍ مفاجئ: حسني الزعيم القائد العسكري في سوريا قام بانقلاب عسكريّ، وضَع الرئيس شكري القوتلي ورئيس وزرائه خالد العظم في الإقامة الجبرية، حلّ مجلس النواب، حصَر به السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفرض الأحكام العرفية مع إظهار موقف حسن نية تجاه لبنان. وفي ٣ نيسان وصل إلى بيروت موفد ملكي يمثل الملك فاروق في مصر وقابل بشارة الخوري ليستطلع منه حقيقة ما يجري في سوريا فأحاله الرئيس إلى حميد فرنجية ورياض الصلح اللذين زوّداه بالتوضيحات. أجرى حميد فرنجية اتصالات عاجلة مع وزراء مفوضين عرب وأجانب لكنه لم يلمس من أيّ واحد بينهم موقفًا صريحًا من الانقلاب. في ٧ نيسان عقد حسني الزعيم مؤتمرًا صحافيًّا أعلن فيه استقالة شكري القوتلي من رئاسة الجمهورية وخالد العظم من رئاسة الحكومة[١٨]، وبدأ السياسيون والإعلاميون المعارضون في لبنان يتهافتون إلى دمشق للتقرب من العهد الجديد ومضايقة الحكومة اللبنانية. وفي فجر ١٣ نيسان هاتَفَ وهبي الحريري[١٩] رياض الصلح طالبًا منه الاعتراف بالنظام الجديد. أجابه الصلح أن وزير الخارجية حميد فرنجية اتصل بزميله السوري طالبًا موعدًا لمقابلة حسني الزعيم، فتلقّى من نظيره تمنيًّا بإرجاء إرسال الوفد اللبناني في الوقت المحدد[٢٠].

اتصل حسن جبّارة (مندوب حسني الزعيم) برياض الصلح وأبلغه أن الجو في دمشق انقلب إيجابيًّا لمصلحة لبنان، وأن الرئيس السوري تراجع

١٨) نشرتها صحف دمشق في ٦ نيسان ١٩٤٩ واستقالة خالد العظم في ٧ نيسان، **المرجع نفسه**، ص. ١٩٢–١٩٧؛ كمال الصيبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص. ١٣٩.

١٩) وزير المالية على عهد شكري القوتلي.

٢٠) **المرجع نفسه**، ص. ٢٠٥.



عن اتهام رياض بالمشاركة في التخطيط للانقلاب. تميز هذا الاجتماع بالإيجابية وطلب حسني الزعيم من فرنجية الاعتراف بالوضع الجديد ففَعَل. واستجاب حسني الزعيم إلى نصيحة العاهل السعودي بتأليف حكومة مدنية شرعية. كلَّف بها فيضي الأتاسي ففشل، فشكّلها الزعيم برئاسته. عاد فرنجية إلى بيروت ونقل إلى الرئيسين الخوري والصلح نتيجة المشاورات والمباحثات. استدعى إلى مكتبه في وزارة الخارجية الوزراء المفوضين لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا وتباحث معهم حول الوضع الراهن في سوريا، وأوضح لهم أن سياسة لبنان العربية واحدة مع كل الأقطار العربية. وعن نصيحة وزير بريطانيا المفوض أن يراعي لبنان مشاعر العائلة الهاشميّة ومخاوفها، وخاصة الملك عبد الله، أجابه فرنجية أن المطلوب بالمقابل من العائلة الهاشميّة أن تثبّت اعترافها بالوضع الراهن في سوريا وفي لبنان، وأن توقِف دعواتها لتحقيق فكرة «**الهلال الخصيب**» أو «**سوريا الكبرى**»[21]. وفي ٢٣ نيسان استقبل بشارة الخوري وزير بريطانيا المفوض في بيروت وفهم من حديثه أنه لا يستبعد فكرة «**سوريا الكبرى**» أو «**الهلال الخصيب**». انعقد مجلس الوزراء في جلسة غير عادية للبحث في مسألة الاعتراف بالنظام الجديد في سوريا، فوافق المجلس بالإجماع. اتصل رياض الصلح هاتفيًّا بحسني الزعيم وأبلغه النبأ فترك لديه شعورًا بالارتياح. واتصل حميد فرنجية ليلاً بمفوضيات الدول الأجنبية والعربية وأبلغها رسميًّا قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

٧. اعتداء على الأراضي اللبنانية

في ١٩ أيار ١٩٤٩ وصلت إلى منطقة حاصبيا سيارة عسكرية سورية فيها الضابط أكرم طبارة وثلاثة جنود، اغتالوا اللبناني كامل حسين وهربوا. لحقت بهم قوة من الدرك اللبناني واعتقلتهم في قرية ينطا فهاج الرأي العام السوري، وطلب حسني الزعيم من رياض الصلح تسليمه الضابط ورفاقه بحجة أن القتيل جاسوس. بعد مفاوضات معقدة انعقد اجتماع لبناني سوري على الحدود اللبنانية السورية. مثّل الجانب اللبناني حميد فرنجية وفيليب تقلا وأنيس صالح. وصل الوفد اللبناني الساعة ١٠:٠٠ صباح ٢٥ أيار ١٩٤٩ فاستقبله الجانب السوري عند خيمة حمراء تزينها الأعلام اللبنانية والسورية ويحيط بها جنود سوريون بكامل أسلحتهم. دخل الوفدان إلى الخيمة وأصرّ حميد فرنجية على إبعاد المسلّحين عن مكان

٢١) المرجع نفسه، ص. ٢١٢.

الاجتماع. توزع الجنود على الطريق العام لمنع السير وانتهى الاجتماع إيجابيًّا بعد مفاوضات شاقة بين أعضاء الوفدين[22].

٨. انقلاب جديد في سوريا وعودة حميد فرنجية إلى لبنان

صباح الأحد ١٤ آب ١٩٤٩ حدث انقلاب جديد في سوريا بقيادة سامي الحناوي (أقرب المقربين إلى حسني الزعيم) وأعلن أنه القائد العام ورئيس الحكومة. أصدرت قيادة الانقلاب حُكمًا بإعدام حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي، ونفذت الحكم فورًا. سعت الحكومة اللبنانية إلى تفادي ذيول ما جرى وما سيجري[23]. عاد حميد فرنجية من أوروبا وتوجّه إلى القصر الجمهوري لمقابلة رئيس الجمهورية. استعرض معه الأوضاع وأطلعه على تقرير الوزير المفوض في واشنطن شارل مالك، وأطلع عليه أيضًا رياض الصلح، وفي التقرير شرح مالك رأيه في مستقبل العالم العربي بعد دخول إسرائيل عنصرًا غريبًا إلى هذا الشرق. اقترح رئيس الجمهورية على وزارة الخارجية الإبراق إلى ممثل لبنان في واشنطن تقديرًا لأنشطته في المحافل الدولية لمصلحة لبنان والعرب[24].

وسط هذه الأجواء المشحونة عقد المجلس النيابي (في ١٣ شباط ١٩٥٠) جلسة لمناقشة المستجدات السياسية والعسكرية في لبنان والدول العربية. ألقى النائب حميد فرنجية خطابًا عنيفًا مفادُهُ أن «لبنان لن يبقى على حياده تجاه الدول العربية لأن استقلاله مهدد». وأعلن أن «لبنان يفضّل مصالح العرب على غيرهم من الدول، أما إذا اصطدمت مصالحهم بمصلحة لبنان فإننا نفضّل مصلحة لبنان على جميع مصالح الآخرين»، واعتبر أن «الوضع في سوريا غير مريح وغير مستقر ويؤثّر سلبًا على لبنان». وطالب بـ«إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا لتأمين حسن سير العمل وتنظيم العلاقات بين البلدَين الجارَين».

٥. القضية الفلسطينيّة

في ٢١ آذار ١٩٤٨ انعقد مجلس الجامعة العربية في لبنان للبحث في قضية فلسطين إذ كانت المؤشرات الدولية تشير إلى محاولة لإنشاء وطن يهودي فيها. سبق الاجتماعَ اجتماعُ اللجنة السياسية للجامعة العربية في

٢٢) المرجع نفسه، ص. ٢١٦.
٢٣) المرجع نفسه، ص. ١٤٧.
٢٤) المرجع نفسه، ص. ٢٥٢.

القاهرة تمثَّل فيها لبنان بالرئيس رياض الصلح ووزير الخارجية حميد فرنجية وانضم إليهما كميل شمعون العائد من لندن كوزير مفوض. دار البحث عن انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين والهدنة المنتظرة بين الصهاينة والعرب ومستقبل فلسطين بعد الأحداث والتطورات المأساوية. لم تُسفِر المباحثات عن أي نتيجة عملية بسبب انقسام وجهات نظر العرب تجاه القضية الفلسطينية[٢٥].

١. الجلاء البريطاني المفاجئ من حيفا: كارثة مرعبة

لم يتنبَّه المسؤُولون العرب إلى خطورة ما يجري، إلاّ بعد انسحاب الإنكليز فجأةً من حيفا ووقوع كارثة دموية خطيرة: انفتاح المدينة لقمة سائغة للصهاينة اجتاحوها بلا رادع مشتِّتين أَبناءَها، مهجِّرين قسمًا كبيرًا منهم إلى لبنان، حتى عجَّت الشواطئ بألوف النازحين، خصوصًا في صور وصيدا، بين الرعب والفقر والمعنويات المنهارة[٢٦]. تبلّغ الرئيس بشارة الخوري الأنباء فتوجَّه فورًا إلى الجنوب يتفقدهم، يرافقه نائب بيروت الحاج حسين العويني. وأعطى تعليماته للاهتمام بهم وتقديم كل ما يلزم لهم من مساعدات[٢٧].

٢. رالف بونش والكونت برنادوت في لبنان

تحت الضغوط الدولية على العرب لقبول الهدنة الأولى (١١ حزيران ١٩٤٨) أربعةَ أسابيع إفساحًا للعمل الديبلوماسي، وبعدما وافقت عليها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية (١٨ تموز ١٩٤٨)، وصل إلى لبنان **رالف بونش** معاون **الكونت برنادوت** الوسيط الدولي المُكلَّف إيجاد الحلول لقضية فلسطين. حمل **بونش** إلى الحكومة دعوة رسميّة للاجتماع في رودس بحضور عبد الرحمن عزام للبحث في شروط الهدنة مع اسرائيل، بشكل غير مباشر، ويكون صلة الوصل بينهما الوسيط الدولي.

اجتمع الرئيس الخوري برياض الصلح وحميد فرنجية وعبد الرحمن عزام الذي عاد فاقترح الجانب اللبناني دعوة الوسيط برنادوت إلى لبنان لمقابلته. قبِلَ برنادوت الدعوة ووصل إلى بيروت في ٢٤ تموز واختلى

٢٥) بشارة الخوري، **المرجع السابق**، ج. ٣، ص. ٩٩؛ باسم الجسر، **المرجع السابق**، ص. ١٣؛ مارون رعد، **محطات أساسية**، ج. ١، ص. ٣٠٩.

٢٦) فجأةً، بدون أَيِّ إنذار مُسبق، انسحب الإنكليز من حيفا قبل ٢٠ يومًا من الموعد فكان ذلك كارثيًّا على منطقة الشرق الأوسط.

٢٧) بشاره الخوري، **المرجع السابق**، ج. ٣، ص. ٩٩.

بالرئيس الخوري في اليوم التالي بحضور بونش مترجمًا. بعدها استقالت حكومة رياض الصلح فأعاد الرئيس تكليفه من جديد، وأبقى من الوزراء على حميد فرنجية وجبرائيل المر ومجيد أرسلان[٢٨].

٣. فلسطين في هيئة الأمم المتحدة

بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة تبحث في مستقبل فلسطين تركيزًا على إقامة دولة يهودية صغيرة على أرض فلسطين وتقسيمها بين العرب واليهود. تحفظ العرب وبدأ المفاوضون الدوليون يتودَّدون الى عبدالله (أمير شرقي الأردن) واعدينَهُ بضَمّ القسم العربي إلى إمارته وجعْلها «المملكة الأردنية الهاشمية» يكون هو ملكًا عليها[٢٩]. اجتمع وزير الخارجية السوري محسن البرازي بوزير الخارجية اللبناني حميد فرنجية في مكتب الرئيس بشارة الخوري لبحث «الدولة العربية الفلسطينية» وموقف الأمير عبدالله منها. تقرر سفرُ الوزير السوري إلى القاهرة وبغداد لاستبيان موقفهما الرسمي من قضية فلسطين. أَطلَع الوزير السوري نظيرَه اللبناني على رغبته في تقديم مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمثابة شكوى سورية رسمية ضد «إمارة شرقي الأردن» بسبب موقف الأمير عبدالله من المشكلة الفلسطينية. وافق الجانب اللبناني شرط تأخير تقديمها حتى يتأمنَ لها الجو الملائم. عاد البرازي من مهمته متشائمًا حاملاً معه رغبة الدول العربية بالتريُّث حول هذا الموضوع. استدعى بشارة الخوري حميد فرنجية طالبًا منه أن يتصل الجانبُ اللبناني بالجانب السوري لإبلاغ شكري القوتلي بالواقع والاتفاق معه أن ينتظروا عودة رئيس وزراء العراق مزحم الباجه جي إلى دمشق ليقرّر الجميع معًا تحديد الوقت الملائم لإعطاء الموقف الرسمي العربي من قضية فلسطين. تم إبلاغ رياض الصلح في باريس بهذا الموقف[٣٠]. بعد نزول الرئيس من بيت الدين إلى بيروت اتصل وزيرُ الخارجية حميد فرنجية

٢٨) بشاره الخوري، **المرجع السابق**، ج. ٣، ص. ١٢٨، ١٣٦.

٢٩) بشاره الخوري، **المرجع السابق**، ج. ٣، ص. ١٤٧؛ مارون رعد، **محطات أساسية**، ص. ٣٠٩، ٣١٢.

٣٠) أرسل رياض الصلح تطمينًا الى الحكومة بواسطة حبيب أَبي شهلا (ممثِّل لبنان إلى المؤتمر البرلماني العام في إيطاليا). بعد المؤتمر انتقل أبو شهلا إلى باريس واجتمع برياض الصلح وأطلق بعدَها الكلمة المأثورة: «لبنان مرفوع الرأس في هيئة الأمم المتحدة بوفده وبرئيسه رياض الصلح». وكان الصلح بنى تفاؤله على حديثه مع المستر بيفن عن عرب فلسطين، لكن التفاؤل كان مشوبًا بكثير من التحفُّظ. **المرجع نفسه**، ص. ١٥٨.




بوزيرَي خارجية مصر والعراق للتأكد من استعدادهما للاعتراف بـ«حكومة فلسطين العربية» فلمس منهما قبولاً. عندها اعترف لبنان رسميًا بهذه الحكومة في ١٣ تشرين الأول ١٩٤٨[٣١].

٤. معارك بين جيش الإنقاذ والصهيونيين

توجه حميد فرنجية إلى القاهرة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٨ لحضور الدورة العادية لجامعة الدول العربية. لم يكن الجو مؤاتيًا لتحقيق أية إيجابيّة، بسبب معارك عنيفة جيش الإنقاذ الفلسطيني والصهاينة على الحدود اللبنانية الجنوبية، وحلقت طائرات إسرائيلية فوق بيروت ومناطق لبنانية، وألقت مناشير تهدد السكان والحكومة اللبنانية إذا استمرَّت بدعم جيش الإنقاذ. إزاء هذا الوضع الحَرِج عقد مجلس الوزراء جلساتٍ متلاحقةً وبقي على اتصال برياض الصلح في باريس وحميد فرنجية في القاهرة لمتابعة الأوضاع[٣٢]. وسط هذه الأجواء المقلقة بدأت تتواتر الأخبار السيئة من مجلس الجامعة العربية، فأبلغ فرنجية رئيسَ الجمهورية والحكومةَ أن النقراشي باشا (رئيس الحكومة المصرية) لم يحضر أيًّا من اجتماعات الجامعة، ولا حضر عبد الرحمن عزام (وزير الخارجية المصرية) بحجة المرض، وأن الوفد العراقي تأخر عن افتتاح الجلسات الأولى. وفور وصوله قابل رئيسُه فاضل الجمالي رئيسَ الوزارة المصرية وجرى بينهما عتاب حول ترك مصر وحيدة في الحرب، وتابع فرنجية في رسالته بأنه سيقابل النقراشي في ٢٥ تشرين الثاني، وبعدئذٍ يبلّغ الحكومة بمضمون ما سيجري بينهما[٣٣].

فور تبلُّغ الخوري معلومات إيجابية عن المباحثات في الجامعة العربية، ترأس اجتماعًا لمجلس الوزراء وأطلعه على مضمون اجتماعه بالرئيس السوري شكري القوتلي في فندق مسابكي (شتورة ١٩٤٨/١١/٦) وفي ما يتعلق بموقف الملك عبدالله، وأوضاع الجامعة العربية السيئة والعمل العسكري المشترك الذي تُرك أمر البت فيه إلى القيادتين العسكريتين اللبنانية والسورية. أبرق الخوري إلى رياض الصلح وحميد فرنجية بمضمون ما جرى[٣٤]. وفي ١٢ تشرين الثاني عاد فرنجية من القاهرة وقابل الخوري شارحًا له ما يدور في أروقة الجامعة العربية، مشيرًا إلى تحسُّن

٣١) المرجع نفسه، ص. ١٥٥؛ مارون رعد، **محطات أساسية**، ص. ٣٠٩، ٣١٢.

٣٢) المرجع نفسه، ص. ١٥٨–١٥٩.

٣٣) المرجع نفسه، ص. ١٦١.

٣٤) المرجع نفسه، ص. ١٦٤ (قسم الوثائق).

في أنشطة الوفود أكثر مما كان في الجلسات الأولى، وإلى عودة التفاهم طبيعيًّا بين مصر والعراق وإلى اتفاق الوفود على عمل مشترك في نقطة محددة على الجبهة المصرية، وسيقوم لبنان بدوره في الواجب الوطني بعد الاستغناء عن دور الفوجَين السوريين المرابطين على حدود لبنان. أيد الرئيس السوري قرار الجامعة خلال حديثه الهاتفي مع بشارة الخوري[٣٥].

بعد احتفالات الاستقلال (١٩٤٨/١١/٢٢) عاد المسؤولون إلى شجون الدولة ومتاعبها والاتفاق المالي والاقتصادي مع سوريا وموضوع الهدنة في مجلس الأمن. في ٢٧ تشرين الثاني انعقد غداء عمل إلى مائدة الرئيس الخوري حضرها رئيس وزراء سوريا جميل مردم بك مع وزيري الاقتصاد والمال السوريين، وعن الجانب اللبناني حضر الوزراء جبرائيل المر وحميد فرنجية وفيليب تقلا وحسين العويني. وجرت مفاوضات سياسية واقتصادية ومالية وتقرر الاستمرار في الوضع حتى عودة رياض الصلح من باريس. وانعقدت خلوة في القصر الجمهوري بين بشارة الخوري وجميل مردم بك وحميد فرنجية وانضم اليهم وزير الدفاع مجيد ارسلان وقائد الجيش العماد فؤاد شهاب، وتداول الحاضرون في الحالة العامة على الحدود اللبنانية السورية بعد أن انكفأ اليها «جيش الإنقاذ»[٣٦].

عند مناقشة مجلس الأمن موضوعَ الهدنة الدائمة بين العرب وإسرائيل، دارت المباحثات ضد مصلحة العرب لمصلحة الصهاينة. طلب وزير بريطانيا المفوَّض مقابلة رئيس الجمهورية فاستقبله بحضور حميد فرنجية، ونصحهم باسم حكومة بلاده أن يَقبل العرب بمشروع برنادوت كـ«أفضل الحلول». وعندما فصَّلَ الجانب اللبناني تفسيرَ رفضه وأبدى رأيًّا معاكسًا ولم يقبل بالموافقة، أبرق إلى رياض الصلح مستمزجًا رأيه واقترحوا عليه الإسراع في العودة للبت بموضوع «جيش الإنقاذ»[٣٧].

٥. تعيينُ «هيئة الأمم المتحدة» ما سَمَّتْها «لجنةَ توفيق»

تلقى الرئيس الخوري برقية من رياض الصلح بأنه عائد سريعًا إلى لبنان في ١٩٤٧/١٢/٧ إذ كان القائم بأعمال مفوضية العراق زاره ليلاً ناقلاً إليه برقية من نجيب الراوي (رئيس وفدهم العراقي إلى الأمم المتحدة) مشفوعة بتمنٍّ من فارس الخوري رئيس البعثة السورية في مجلس الأمن باستعجال عودة رياض الصلح إلى لبنان. استدعى الرئيس حميد فرنجية

٣٥) المرجع نفسه، ص. ١٦٥.

٣٦) المرجع نفسه، ج. ٣، ص. ١٧٠.

٣٧) المرجع نفسه، ج. ٣، ص. ١٧١

واستشاره فاقترح فرنجية بأن يبقى الصلح في باريس لأهمية إقامته هناك بإجراء مساهمة في الحل، وتقوية موقف لبنان. اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء[38]. وكيل الوسيط الدولي سرفواز اقترح على الحكومة هدنة قصيرة على الحدود وحصر المفاوضات بين القيادات العسكريّة بدون تدخل وزارة الخارجية. وافقت الحكومة شرطَ الانسحاب من القرى المحتلة. وتمَّ ضَمُّ القسم العربي من فلسطين إلى الأردن بعقد مؤتمرٍ في أريحا والمناداة بالملك عبدالله ملكًا عليه، ما أثار استنكار ملك مصرٍ فاروق فطلب من بشارة الخوري المشاركة في الاستنكار. اجتمع مجلس الوزراء اللبناني على الفور وكلف حميد فرنجية القيام بالمهمة فناشد الملكَ بضرورة العودة إلى كنف الجامعة العربية، وأعلم الرئيسَ السوري ورياض الصلح بهذا الأمر[39]. في ١٧ كانون الأول ١٩٤٧ زار العمادُ فؤاد شهاب القصر ليُطلع رئيس الجمهورية على محادثاته مع الوسيط الدولي الذي عرض القيام بمفاوضات عسكرية لإجلاء العدو عن الأراضي اللبنانية، على أن يجتمع في اليوم التالي برئيس أركان الأمم المتحدة. طلب من قائد الجيش بأن يتصل بوزيرَي الخارجية والدفاع ويرجئ الجواب حتى عودة رياض الصلح. في اليوم التالي تبلّغ رئيس الجمهورية من قائد الجيش اتفاقه مع رئيس أركان حرب الأمم المتحدة على خطة عسكرية وافق عليها وزيرا الخارجية والدفاع. وفي ٢٢ كانون الاول وصل رياض الصلح إلى مطار بيروت من دون أي تصريح لوسائل الإعلام[40].

٦. هدنة رودس والمفاوضات فيها

وساطة رياض الصلح أدَّت إلى عقد اجتماع الرئيس الخوري بالرئيس السوري (بحمدون ٥ كانون الثاني ١٩٤٩). وصل بشارة الخوري إلى الفندق برفقة رياض الصلح وحميد فرنجية. ناقش المجتمعون في أربع ساعات مشكلة القضية الفلسطينية وموقف كل دولة عربية منها. اقترحوا سفر رئيس الوزارة رياض الصلح إلى بغداد لمتابعة الموقف، ثم آثروا تأخير سفر الصلح واستدعوا وزير لبنان المفوض من واشنطن وناقشوا الوضع في حضور حميد فرنجية حول خطط مستقبلية لمجابهة الواقع[41].

٣٨) صدر قرار التقسيم في ١٩٤٧/١١/٢٩. بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، ج. ٣، ص. ١٧٦.

٣٩) **المرجع نفسه**، ج. ٣، ص. ١٧٧

٤٠) في قرار «الجمعية العامة» غابت الإشارة إلى قرار تقسيم فلسطين، كما غابت الإشارة كذلك إلى تقرير برنادوت: بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، ج. ٢، ص. ١٧٦.

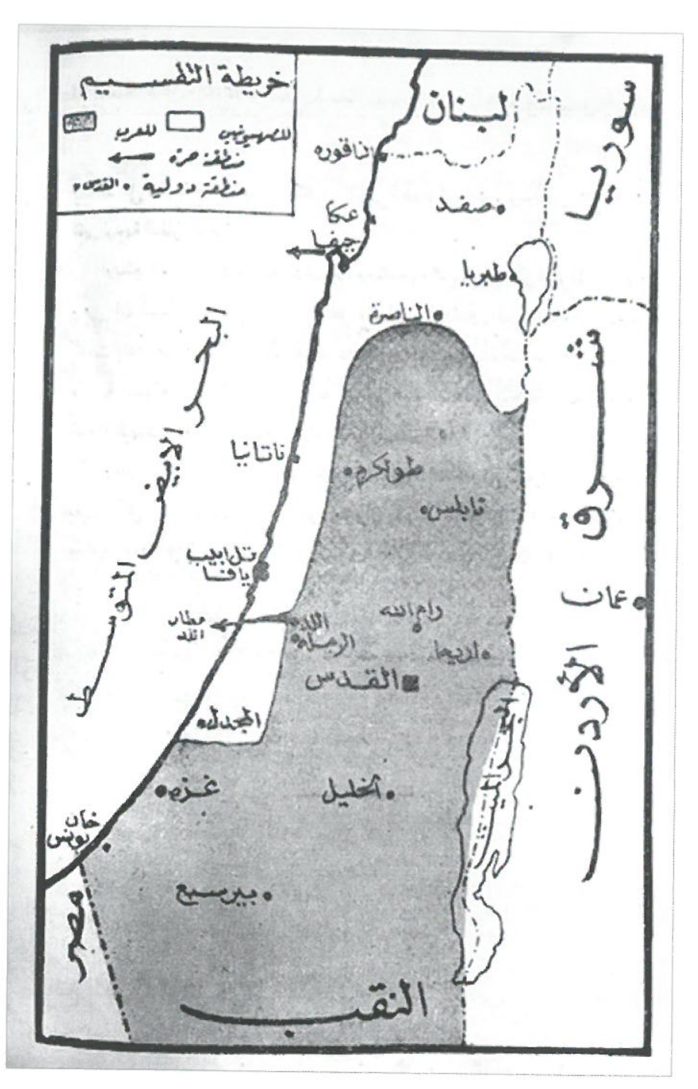
٤١) **المرجع نفسه**، ص. ١٨٥.

بدأت مفاوضات رودس سنة ١٩٤٩ متعثرةً وكان محور السياسة اللبنانيّة التركيز على متابعة أجواء الاتفاقية. عاد مدير الخارجية من دمشق بعد أن اجتمع بالرئيس السوري لاستشراف موقفه من الهدنة مع إسرائيل، كان موقفه يميل إلى انتظار نتائج محادثات رودس ليقرر موقفه الرسمي من الهدنة. تعثرت المفاوضات فسمحت الحكومة اللبنانية للقيادة العسكرية أن تجتمع في رأس الناقورة بالقيادة الصهيونية في حضور ممثلي الأمم المتحدة، شرطَ ألَّا يوقّع الجانب اللبناني على أي إتفاق إلاَّ بعد صدور اتفاق رودس. كانت الشكوك تساور موقف السوريين من تحركات الملك عبداللّه المثيرة الشك والريبة وطموحاته المشبوهة[42]. بعدها جاء المندوب العراقي الجديد جميل المدفعي (رئيس وزراء سابق) فقابل رياض الصلح وحميد فرنجية، وانتقل إلى القاهرة ساعيًا إلى ترميم العلاقات بين بغداد والقاهرة حول الوضع العربي. توقفت محادثات رودس بدون بلوغ أي اتفاق. أخذت تزداد الاعترافات بإسرائيل يومًا بعد يوم وخاصة من بريطانيا ودول الحلف الأطلسي. وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٩ دعا الوسيط الدولي المستر بونش الدولَ العربية للاشتراك في مفاوضات الهدنة. انعقد اجتماع بين وزير الخارجية حميد فرنجية ووزير الخارجية السوري للاتفاق على موقف موحد فيما توجَّهَ المبعوث العراقي جميل المدفعي إلى القاهرة ليجتمع بالملك عبداللّه والوصي على العرش عبد الإله على الحدود العراقية الأردنية. في ١٨ شباط وصلت إلى بيروت «لجنة التحقيق الدولية» لإجراء مهمتها في مراحلها الأخيرة. اجتمع رئيسُ الجمهورية بحميد فرنجية ورياض الصلح لبحث القدس وملحقاتها، وموضوع اللاجئين، ثم اجتمع بأعضاء «اللجنة» فشكّك في نواياهم السيئة ضد مصالح العرب، وغادرت اللجنة إلى تل أبيب. في ٢٤ شباط تم التوقيع على الهدنة بين مصر وإسرائيل ولم يعُد أمام العرب إلاّ التوقيع عليها. فضّلت الحكومة اللبنانيّة مواصلة محادثاتٍ بدأت في الناقورة مع الجانب الصهيوني. في ٢١ شباط ١٩٤٩ وصل إلى بيروت خالد العظم لبحث ترتيبات مالية واقتصادية وسياسية بين الجانبين. استقبله الرئيس بشارة الخوري بحضور رياض الصلح وحميد فرنجية متوجِّسًا من سياسة الملك عبداللّه المعاديةِ العرب[43].

٤٢) **المرجع نفسه**، ص. ١٩٢–١٩٤.

٤٣) **المرجع نفسه**، ص. ١٩٢–١٩٧ تمّ التوقيع على الهدنة مع الأردن في ٣ نيسان ١٩٤٩ ومع سوريا في ٣ تموز. ولم تتم أية هدنة مع العراق والمملكة العربية السعودية.





خريطة تقسيم فلسطين العام ١٩٤٨

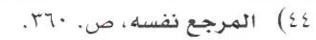
٧. المراحل الأخيرة للهدنة مع إسرائيل

في ٢٨ شباط اجتمع مجلس الوزراء واشترط على الوسيط الدولي إبقاء المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي في الناقورة فوافق وفوّض وزارة الدفاع بمسؤولية مفاوضات بدأت في أول آذار ١٩٤٩ تلتْها جلسة ثانية في ٣ آذار ولم تبدأ فعليًّا إلا في ١٠ آذار. وفي ٢٢ آذار عقد مجلس الوزراء جلسة ثانية فدرس الاتفاق وأقرّه، ووقّع عليه المفاوض اللبناني نهار ٢٣ آذار في مخفر رأس الناقورة.

٦. دور فرنجية في السياسة الداخليّة

استقالت الحكومة وتشكلت حكومة جديدة برئاسة حسين العويني للاشراف على انتخابات تجري في دورتين: ١٥ و٢٢ نيسان ١٩٥١. ترشّح حميد فرنجية في دائرة مثلث الزاوية البترون الكورة، ففاز وحده من لائحة ضعيفةٍ ماديًّا، وفاز بقية أعضاء اللائحة المضادة[٤٤]. بعد البيان الوزاري للحكومة الجديدة (ألقاه عبدالله اليافي في المجلس) نالت الحكومة الثقة على أساسه في ١٩ حزيران ١٩٥١ بأكثرية ٥٣ صوتًا ضد ٢٢[٤٥].





فرنجية وزيرًا مع الرئيس بشارة الخوري

عارضت الحكومةَ الجديدةَ جبهةٌ قوامها ثمانية نواب من كتلة جنبلاط/شمعون/إده قاومت الرئيس وشقيقه الشيخ سليم الخوري، وتشكلت مجموعة ثانية من صبري حماده ورياض الصلح ومجيد أرسلان وبهيج تقي الدين، وثالثة من سليمان العلي والرابعة من حميد فرنجية.

اغتيل رياض الصلح فجَرَت انتخابات فرعية لانتخاب البديل. عرض فرنجية على الرئيس الخوري إنجاح تقي الدين الصلح فاستصعب الرئيس ذلك لمواجهة قيادات سياسية في الجنوب أمثال أحمد الأسعد، ومعارضة عبدالله اليافي هذا الاختيار. لم يقتنع فرنجية بالتبريرات وحمّل المسؤولية للرئيس.

استقالت حكومة عبدالله اليافي في ٩ شباط ١٩٥٢. كلف بشارة الخوري سامي الصلح فشكّل حكومةً في ١٢ شباط من عشرة وزراء نالت

---

٤٤) **المرجع نفسه**، ص. ٣٦٠.

٤٥) **المرجع نفسه**، ص. ٣٨٣.

الثقة بأكثرية ٥٦ صوتًا، وكان حميد فرنجية من المعارضين إلى جانب نواب جبهةٍ اشتراكيةٍ وطنيةٍ من سبعة نواب[٤٦].

١. دور حميد فرنجية في السياسة التربويّة

سنة ١٩٤٨ عقدت الجمعيّة العامّة للأونسكو مؤتمرها الثالث في بيروت وألقى فيه حميد فرنجية كلمة لبنان بصفته وزيرًا للخارجيّة والتربيّة. وجاء في كلمته: «**شرف رفيع للبنان أنكم اخترتموه مقرًا لاجتماع ثقافي دولي. الشعب اللبناني يقدّر هذا الشرف، ويدرك ما ينطوي عليه هذا الحدث من أهمية، ويعلم ما يخصكم به العالم من اهتمام بالغ وما يعلّقه من آمال على نجاح جهودكم في سبيل نشر السلام بين الناس، وإقامته على تعاون الشعوب في ظل الثقة والاحترام المتبادلين لا على الخوف من القوة والحيطة من رهبتها**»[٤٧]. عبّر فرنجية عن غبطته لثقة المؤسسات الدولية بلبنان. وأعلن للمؤتمرين أن لبنان لا يستقبلهم وحده بل تشاركه في الاستقبال وفود رسمية من الدول العربية. وأشاد بمنهاج عمل هذه المؤسسة الدولية القائم على تحقيق الوحدة في التنوع الثقافي كما أعلنت ذلك سنة ١٩٤٨. وأشاد فرنجية بالعلاقات الحضارية بين الشرق والغرب، لكن هذا اللقاء دولي فريد، وهنا عظمة الأونسكو كمنظمة دولية حضارية تسهم في تطوير الشعوب لتعبر عن آرائها بكل حريّة في جو من الأخوة الإنسانية السمحاء. وقال إن الحديث، بعد مأساة الحرب العالمية الثانية، قائم على إنسان جديد ينشد ذاته، وهو أخذ يتكوّن. وهذا ليس غريبًا على حضارات شعوب تعاقبت على الشرق والغرب منذ أقدم العصور. وركّز فرنجية على أن التوسع في أساليب العلم الفنيّة لا يؤدي وحده إلى تحرير فكر الإنسان بل للطريقة المتّبعة وأساليب التعليم المكانة الأولى. وتحدّث عن الإنسان الذي تتمثل فيه المعضلة، وانطلق إلى وجه آخر من وجوه معضلته هي التربية، معتبرًا أن الأمم المتحدة ركّزت على نبذ الاستعباد متخذة الحريات العامة والحرية الشخصية وسيلة لتحقيق هذا الهدف. وهنا يبرز دور التربية الحرة ومكانتها في نظر الأمم المتحدة، لأنها تهيِّئُ أناسًا يعيشون أحرارًا برغم تحديات تجابههم. وهنأ الوزير على تحديد الغاية من التربية. فبعد أن تحدد ماهية الإنسان ندع التربية تقوده في طريق تفتّح عقلي ونفسي يتيح له تكوين ذاته لينتهي إلى اكتشاف نفسه وتربية تتخذ الروح هدفًا لها لا غنى لها عن الرياضة النفسية والجسدية.

٤٦) **المرجع نفسه**، ص. ٤٣٩.

٤٧) **المرجع نفسه**، ج. ٣، ص. ٥٢٤ وما بعدها.

ونظرًا لأهميّة العامل الإجتماعي عنده، رأى أن على التربية إعداد الإنسان الحر والإنسان الإجتماعي وتنمية شعوره بالمسؤولية وبالانتماء إلى الأمة.

كما رأى فرنجية مشكلة تواجه الأونسكو: التربية التي في صلب أهدافها تعزيز حرمة القيم الوطنيّة في نفس المواطن، قد تَصرفه عن الاهتمام بالآفاق العالمية الفسيحة. فعن المنظمة الدولية أن التربية التي تستند بطبيعتها إلى القيم الوطنيّة تحتاج بيئة تربويّة تستمد مقوماتها أولاً من الحياة الوطنيّة. وما الأمة إلاّ جماعة تحمل الثقافة والتراث الحضاري عبر الأجيال. وعلى الأمة، في رأي فرنجية، أن يكون لها إطار جغرافي تعتصم فيه داخل حدودها استنادًا إلى تاريخ موحد، وتتولى الأمة تربية أبنائها لتغرس خلاصة أذواق أجيالها في نفوسهم الناشئة، وتعرض عليهم قبل أن يبلغوا مرحلة الاختبار فكرة عن الحياة، وسُلّمًا للقيم والديانة في بعض الأحيان. وختم الوزير فرنجية كلمته: «علينا في هذه الآفاق المشرقة الواسعة أن نثق بالعلم وبمستقبل الإنسانية، وعندئذ نفكر غير واهمين بأمم متحدة أخذت على عاتقها قطع كل ثقة بقدرات الأقدمين، وتسلمت دفة التاريخ لتقوده إلى شاطئ الحرية والسلام. فحيث تكون الروح تكون الحرية»[٤٨].

٧. ثورة بيضاء

اشتدت المعارضة ضد الرئيس بشارة الخوري ففشلت تشكيلاته الحكومية ما أدى إلى استقالته[٤٩] وتعيين حكومة ثلاثية ترأَّسها فؤاد شهاب برغم موالاة بعض النواب بشارة الخوري، لكن تنحِّي القادة المسلمين عن تأليف الحكومات أرغم الرئيس على الاستقالة فقدمها خطيًّا إلى رئيس المجلس النيابي. وكان ذلك «**الانقلاب الأبيض أو الثورة البيضاء**».

١. فرنجية والعهد الجديد[٥٠]

انحصرت المعركة بين حميد فرنجية وكميل شمعون. ومالت الأمور بدايةً لمصلحة فرنجية، إنما في الساعات الأخيرة انتُخب كميل شمعون رئيسًا بدعم سوري من أديب الشيشكلي بعد قيام شمعون برحلة صيد

٤٨) الخطاب منشور كاملاً في نشرة وزارتي التربية والخارجية بالعربية والإنكليزية (١٧ تشرين الثاني ١٩٤٨).

٤٩) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص. ٣٣٥–٣٣٩، ٣٤٢–٣٤٤.

٥٠) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص. ٣٥٤–٣٥٦.

إلى سوريا واجتماعه بالرئيس السوري. يوسف سالم دعم ترشيح فرنجية تقديرًا لوطنيته وذكائه واعتبره «الرئيس الأمثل للجمهورية». إنما واجه ضغوطًا متعددة المصادر مدعومة من أطراف دولية منها بريطانيا وفرنسا، فجمع المرشَّحين في منزله كي يُجري كلٌّ منهما حساب النواب الذين يؤيدونه فيتنازل صاحب الأصوات القليلة إلى خصمه ويتجنب لبنان معركة غير مأمونة العواقب. فجأة وقف حميد فرنجية وقال لكميل شمعون: «مبروك». وانتهت معركة الرئاسة.

في اليوم التالي انتُخب شمعون رئيسًا بإجماع المجلس النيابي[٥١].

٨. رجل الإنجازات

١. الجلاء

إستقالت حكومة عبد الحميد كرامي في ٢٢ آب ١٩٤٥ فشكل سامي الصلح حكومة جديدة في ٢٩ آب ضمت حميد فرنجية وزيرًا للخارجية والتربية. كان موضوع الجلاء في رأس اهتمامات الحكومة وعهدَت به إلى حميد فرنجية. وعند طرْح البيان الوزاري تكلّم حميد فرنجية وركّز على موضوعين: الجلاء وفلسطين[٥٢].

كانت فرنسا وبريطانيا مختلفتين في النظرة إلى الجلاء. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام ألمانيا واليابان في ٨ أيار ١٩٤٥ انصرف المجلس النيابي إلى معالجة قضية «الجلاء». وفي مطلع تشرين الأول ١٩٤٥ وقف الرئيس صائب سلام في المجلس متسائلاً عن مصير الجلاء فأجابه فرنجية: «أُطمئن النواب إلى أن موضوع الجلاء هو شغلنا الشاغل، ولا مجال للمساومة. أرجو أن تثقوا بنا لنصل إلى الحلّ المناسب[٥٣]».

عندما جاء دور كلمة لبنان في مجلس الأمن عرض حميد فرنجية ملف الجلاء. ودُعي حميد فرنجية وفارس الخوري للمشاركة في النقاش من دون أن يحق لهما الاقتراع. وبعد جدل طويل رفع الرئيس الجلسة من دون اعتراض فرنجية والخوري، وتحدد موعد الجلسة التالية ظهر

---

٥١) يوسف سالم، **المرجع السابق**، ص. ٣٥٨–٣٦٠.

٥٢) **البيانات الوزارية**، المجلد الأول، ص. ١٥٥، ١٦١.

٥٣) بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، ج. ٢، ص. ١٤٠؛ **الجريدة الرسمية**، جلسة ٢ ت١ ١٩٤٥؛ منير تقي الدين، **الجلاء**، ص. ١٦٢؛ مارون رعد، **محطات اساسية**، ص. ٣٠٩–٣١٢.

اليوم التالي[٥٤]. وفي هذه الأخيرة (الساعة ١١:٠٠ ظهر الجمعة ١٥ شباط ١٩٤٦) ألقى فرنجية كلمته خاتمًا إياها بدعوة فرنسا وبريطانيا لسحب قواتهما من لبنان وسوريا[٥٥]. رفعت الجلسة إلى بعد الظهر. وتدخل حميد فرنجية وفارس الخوري مطولاً، وبدأ التعاطف الدولي تجاه القضيتين فأجمع المندوبون على جلاء قوات هاتين الدولتين عن سوريا ولبنان تاركين للأطراف المعنية ان تتفق على موعد الجلاء[٥٦]. وقّع حميد فرنجية باسم لبنان وثيقة الجلاء ونُفِّذت في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ على عهد الرئيس بشارة الخوري. وفي أول عهد شمعون عيَّن في أول حكومةٍ حميد فرنجية وزيرًا مع بيار إده وغسان تويني. وعندما يشترك فرنجية عادة في حكومةٍ كانت تسمى «حكومة حميد فرنجية»[٥٧].

٢. اللقاء بالرئيس عبد الناصر

وسْطَ موجة عروبية في مصر على عهد عبد الناصر لبّى حميد فرنجية دعوة لزيارة مصر، وتباحث مع أصدقائه ومستشاريه وكان أبرزهم منح الصلح الذي قال لمحمود رياض سفير مصر في سوريا (عن طريق عمه تقي الدين الصلح والنائب علي بزي): «**لا يجوز لمصر عبد الناصر أن تدخل السياسة اللبنانية إلا عن طريق ماروني كبير هو حميد فرنجية، فهو كبير وصاحب كلمةٍ إذا وعدك وفى. أما كميل شمعون فيعدك ولا يعطيك شيئًا**». ويَذكر منح الصلح في جلسة خاصة أن حميد فرنجية قال له إنه ذاهب إلى مصر لمقابلة عبد الناصر، وكميل شمعون سيفشّل الزيارة لأنه يسير في سياسة ستخرب البلد. طلب منه العمل على إنجاح مهمته إذ لا يمكن لبنان أن يكون ضد مصر أو ضد سوريا، وهو ذاهب إلى مصر ليفتح جسورًا معها بعدما سهّل باسم الجسر المهمة في مصر. وفي ٢٦ آب ١٩٥٥ سافر فرنجية بحرًا إلى القاهرة. فوجئَ فرنجية باستقبال مميز خصه به كبار المسؤولين المصريين وبدَوا مدركين حجمه السياسي الكبير وأنه قد يكون الرئيس المقبل للبنان، وذلك نكايةً بشمعون[٥٨]. وقابل

---

٥٤) منير تقي الدين، **الجلاء**، ص. ٢٠٧–٢٠٩.

٥٥) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، المحضر الكامل للجلسة العشرين نقلاً عن حميد فرنجية، **كلمات وصور**، ج. ١، ص. ٢١٦.

٥٦) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص. ٢٣٨؛ بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، ج. ٢، ص. ٢١٥.

٥٧) غسان تويني، حوار مسجل مع المؤلف؛ بيار اده، حوار مسجل مع المؤلف، **جريدة الديار**، ١٥ تموز ١٩٥٥.

٥٨) منح الصلح، حوار مسجّل مع المؤلف؛ باسم الجسر، حوار مسجّل مع المؤلف؛ **كلمات وصور**، ج. ٢، ص. ١٦٨.



فرنجية عبد الناصر في جو إيجابي. وفي الغد ردّ عبد الناصر الزيارة لحميد فرنجية في مقر إقامته[٥٩].

٣. رئيس مؤتمر الشعوب العربية

في ظل الأوضاع الدولية المتقلبة، زار كميل شمعون إيران (إحدى دول حلف بغداد) في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٦، وكانت الزيارة تحدّيًا للرأي العام العربي والمد الناصري، ما جعل الفرقاء يستعدون لجولةٍ تاليةٍ محفوفةٍ بالمخاطر والمفاجآت. حاول كل فريق أن يحدد موقفه. اغتنمت الحركة الناصرية الظروف لمصلحتها. وعندما انعقد مؤتمر الشعوب العربية في دمشق (١٨ أيلول ١٩٥٦) انتخب المؤتمرون حميد فرنجية رئيسًا له بالإجماع. وكان ذلك ردًا على الذين يتهمون الناصرية بأنها «حركة إسلامية»، واحتلّ الموضوع صفحات الصحف اللبنانية والعربية والدولية[٦٠].

٤. حميد فرنجية زعيم المعارضة ١٩٥٧

استاء حميد فرنجية من شعار رفعه حزب الكتائب: «عندما يهدد الخطر لبنان، بمن تفكر أولاً؟! ببيار الجميّل!» وناشد الجميل التوقف عن هذا الشعار. في ١٩ شباط ١٩٥٧ دعا البطريرك حميد فرنجية إلى غداء في بكركي، وأبلغه أن الفاتيكان يؤيد خطه الوطني ويعارض نهج شمعون. شعرت المعارضة بضرورة تشكيل جبهة قوية تتصدّى لمشروع شمعون الطامح إلى التجديد. تشكلت الجبهة في منزل حسين العويني وترأسها حميد فرنجية[٦١].

٥. الجولة الأخيرة في انتخابات ١٩٥٧

في ٢٠ آب ١٩٥٧ انتخبت «جبهة الاتحاد الوطني» حميد فرنجية رئيسًا لها. وتوالت الاستحقاقات الدستورية، فكلف الرئيس شمعون سامي الصلح تشكيل الحكومة الجديدة، وعاد شارل مالك وزيرًا للخارجية. حضر حميد فرنجية جلسة الثقة ومنحَها للحكومة لأنها أعلنت قبولها بـ«مبدأ أيزنهاور». استحوذت كلمته على اهتمام النواب، ورفض تبريرات شارل مالك وسامي الصلح لموقفيهما من السياسة الخارجية للحكومة.

---

٥٩) باسم الجسر، حوار مسجل مع المؤلف؛ بيار اده، حوار مسجل مع المؤلف؛ حميد فرنجية، **كلمات وصور**، ج. ٢، ص. ١٦٨.

٦٠) لويس الحاج، **من مخزون الذاكرة**، ص. ٤٣؛ **جريدة التلغراف**، ١٩ أيلول ١٩٥٦.

٦١) حميد فرنجية، **كلمات وصور**، ج. ٢، ص. ٢٦٤؛ **جريدة الديار**، شباط ١٩٥٧ و١٣ أيار ١٩٥٧، و٣١ أيار ١٩٥٧، ٢ حزيران ١٩٥٧؛ **النهار**، ١٤ أيار ١٩٥٧ ٣، أيار ١٩٥٧، ٢ حزيران ١٩٥٧؛ **مجلة الصياد**، ١٩٥٧/٩/٢٦.

خاتمة

هذه الدراسة السريعة لا تفي لإعطاء صورة كاملة عن رجل شغل تاريخ لبنان السياسي، وتاريخ البلاد العربية، ولمع اسمُه في المنابر الدولية ربعَ قرن. ولو أُتيح له أن يكمل حياته الوطنية لكان أغنى لبنان والعرب بعطاءاته واستفاد منه لبنان على مختلف الصُعُد.

حميد فرنجية جديرٌ موضوع أطروحات جامعية في السياسة والتاريخ والقانون، فهو قدوة في الحياة السياسية. وهذه الدراسة كشفت بعضًا ضئيلاً من شخصية فرنجية، لبدء التعمّق في هذه الشخصية خدمة للتاريخ والوطن والمواطنية الصالحة.

قاسيةً كانت وفاة حميد فرنجية على الأوساط الداخلية والعربية والدولية، وانعكست موجة أسى على أهله ومحبيه وعارفيه، كما نقلتْه الصحافة عن رجال السياسة في تلك الفترة[٦٢].

المصادر والمراجع

- تقي الدين منير، **الجلاء**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦.
- تقي الدين منير، **ولادة الاستقلال**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٤.
- **الجريدة الرسمية**، جلسة تشرين الأول ١٩٤٥.
- الجسر باسم، **الصراعات اللبنانية والوفاق**، دار النهار، بيروت، ١٩٨١.
- الجسر باسم، **الميثاق الوطني**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٨.
- الخوري بشارة، **البيانات الوزارية**، ج. ١.
- الخوري بشارة، **حقائق لبنانية**، ج. ١–٣، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣.
- الخوري فارس، **أوراق فارس الخوري**، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩.
- رعد مارون، **محطات أساسية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر**، ج. ١، ١٩٩٧.
- سالم يوسف، **٥٠ سنة مع الناس**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٥.
- الصليبي كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧.

---

٦٢) لكلمات ومواقف السياسيين اللبنانيين والعرب والأجانب والصحافيين: حميد فرنجية، **كلمات وصور**، ١٩٠٧–١٩٨١.

- فرشخ جورج، **حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال**، الطبعة العربية الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٧.
- فرنجية حميد، **كلمات وصور**، ١٩٠٧–١٩٨١.
- **الوثائق المتعلقة بمباحثات وزارة الخارجية اللبنانية مع مفوضية لبنان في لندن**، تُنشر لأول مرة في نصها الرسمي.
- **وقائع جلسات مجلس النواب ومحفوظاته**.



في مؤتمر دولي بين رياض الصلح ويوسف سالم